لانه يفيد الفخر والكمال باقي بحاله فاشارة الى الفخر وهو مجمل بالرجوع اليه وهذه اشارة
الى التوصيد اللطف ق ويحتمل المضي والمضارعة بمعنى فان تتولوا اي يعني الخطاب في الكشف
انوح يحتمل ان يكون داخلا تحت القول ق لا يرضى عنهم ولا يثني عليهم الاحسن ان يقال الاكتفيف
الحب عن قلوبهم بالتجاوز بحافوظ منهم ولا تقربهم من جانب عزة وجوار قدسه ق والمناسب
بحبهم لقصد العموم فيه انه اما ان يجعل ان الله تعالى لا يحب الكافرين جزاء او خطابه في قصد العموم لان تولي
طائفة خاصة لا يصير سببا لعدم محبته جميع الكافرين بل سبب محبته لكل احد توليه واما ان يجعل
دالا على الجزاء سباله اقيم مقامه فتقدير الكلام فان تولوا فان الله لا يحبهم لانه لا يحب الكافرين
فلبس وضع الكافرين موضع الضمير يحتاج الى نكتة العدول بل هو على مقتضى الظاهر ق ولما اوجب طاعة
اهل اقول لما امرهم بمتابعة آدم واطاعته وجعل متابعته سببا لمحبة الله تعالى اياهم وعدم
اطاعته سببا لسخط الله تعالى عليهم وسلب محبة الله اياهم اكد ذلك بتعقيبه بما هو عادة
الله من اصطفاء انبيائه على الخلق بعمومهم ودفعهم وتذليلهم واعدائهم تخويفا لهؤلاء
المتمردين عن متابعته عليه السلام فذكر اصطفائه آدم عليه السلام على العالم الاعلى احدا عنه
برجحه على جميع الملائكة وجعلهم ساجدين له وجعل الشيطان في لعنته لتمرده واصطفائه نوح
على العالم مع نهاية كثرتهم فاهلكهم بالطوفان وحفظ نوحا واتباعه واصطفاء آل ابراهيم
عليه افضل الصلوة على العالم مع العالم كانوا كافرين فجعل دينهم شائعا وذل مخالفيهم واصطفاء
موسى وهارون على العالم فجعل السحرة مع كثرتهم مغلوبين لهما وفرعون مع عظمته وغلبة
جنوده مغلوبا واهلكهم ولذا اختص بالذكر آدم ونوحا والآلين ولم يذكر ابراهيم ونبيا
اذ ابراهيم لم يغلب بالكلية على العالم وهذا الكلام لبيان ان نبينا سيغلب ويشمل المراد الاصطفاء
بالنبوة حتى يخفى وجه التخصيص وبهذا ظهر ضعف الاستدلال به على فضلهم على الملائكة ق وتبرؤ
بعضها من بعض في الدين نحو يكون التقييد الذرية اصطفى الذرية هم مؤمنون وعلى التوجيه
السابع اشارة الى ان ليس آل عمران خارجا عن آل ابراهيم والاوجه ان اصطفاءه تعالى واحدا
من قوم من عادة القديمة فلا ينبغي ان يستبعد قريش اصطفاء الرسول عليه السلام مع انه منهم
فعلية من الذر وهو صغار النمل مائة منها زنة شعيرة كذا في القاموس وذكر في لفظ الذر
الذرية وقال وقد يكسر وفرها بولد الرجل للواحد والجمع وذكر فاخذ راء يعني فلي واكثر الشيخ
وقال هي مثلثة لنسل الثقلين على قوله فعلية من الذر يريد ان النسبة الى الذر بضم
الذال من تغيرات النسبة ق في الحقيقة و سمع يقول امرأة عمران عليم بنيتها او
عليم بما في بطنها فلم يكن قوله ما في بطنها لطفا انه ذكر لما كان تقديره لفظا كذلك وقوله فقوله

بطنها

فقوله

بتشديد

بتشديد العين ق وتزوج بنت اشياع اي بنت ابيها ماثان وعلى هذا يكون اشياع اخت مريم
ويوافقه قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في حديث المعراج في شأن يحيى وعيسى عليهما ابنا خالة لكن
يخالفه ما روي ان اخته كان عاقرا عجوزا الا انه يدل الى انها لم تلد قبل مريم وكانت اشياع عند
زكريا حاملة بولادة مريم فقط فيه بقوله وكان يحيى وعيسى ابني خالة من الاب يعني اشياع بنت
عمران من ماثان لا من امه وهنا اشكال آخر وهو ما روي الكشاف عن زكريا انه قال عندي
خالتها مريم فكيف تكون اشياع خالة مريم لاختصاصهما الاب واجيب انه ملك اختهما الا وخالتها من
الام لجواز ان يكون ام حنه في نكاح ابن ماثان تحته بناء على جواز نكاح الربيب في شرعهم
وقال المحقق هذا احتمال لا رواية له وتكلف وتجعل ضميرته لغا قوده او يجعل قوله
ابن خالة مسامحة بجعل ابن بنت الخالة وبكل فيه ان الاب امرا معلوما من الرواية لا امرا
يحكم به لضرورة دفع المنافات ق فقالت رب اني لك على نذران رزقتني ولذا
الرواية ينافي ظاهر النص رب اني نذرت لك ما في بطني فكانه لهذا نبه على ضعفه
بقوله روي ق محررا لخدمته ومخلصا للعبادة في القاموس تحرير الرقبة اعتاقها
وتحرير الكتاب تقويمه فقوله معتقا لخدمته مستعار من تحرير الرقبة وقوله مخلصا للعبادة
من تقويم الكتاب لان جعل الولد مخلصا للعبادة تقويم ق فلعلها بنت الامر على التقدير اي
تقدير كونه ذكرا او طلبت ذكرا فكنته بالولد في قوله ان رزقتني ولدا عن الذكر ويحتمل انها
تصدقت بولده مطلقا فقال فتقبل مني اياكان ولم يقع فيه تعالى فتقبلها ربها بقبول اخبار
في تقبل كان مسؤلا ق فتقبل مني ما نذرته او دعوته وهو طلب الذكر ق وتانيث لانه
كان انثى اي في الواقع وقد ترك قول الكشاف لانه كان انثى في علم الله تعالى لانه انث
بعد وجود ما ظاهره الى صحة تانيثه باعتبار علم الله وقوله وجاز انتصاب انثى
انثى حالا عنه اي من الضمير دفع شبهة اخرى وهو انه لا فائدة في هذا التقييد بالحال لان
كونه انثى عرف من نفس الضمير ودفعه تقصه لان تانيثها علم منه معناه ان يكون الضمير عبارة
عن انثى علم من قوله انثى اذ تانيث الضمير للتوقيف على كونه مدلوله انثى وبقي طريق
العلم بقوله فان الحال وصاحبها بالذات واحد ومعنى دفعه بانه بتأويل الجملة محركة
اي النتاج او تانيث الضمير ليس لكونه مما يعرف منه كونه انثى بل للتأويل بما يحتمل كونه ذكرا
وانثى نعم لا يدعي نكتة في تانيث الضمير بالتأويل وهو ان لا يكون بنية صورة الضمير ومعناه ق
ونحن نقول الفايد فيه ما يدفع كون الحكم بلا فائدة لعلم الله تعالى به من ان المراد به التحسر
والتحسر لا فائدة الخبر ولا لازمها اذ لا شك ان التحسر لا يتحقق بمجرد ان يقال اني وضعتها انثى